تأثير التحول السياسي على الاستقرار السياسي من خلال مؤشري الشرعية والتنمية الاقتصادية -حالة مصر بعد 2011 أنموذجا-

عزيزة علوي*أستاذة مساعدة –أ- في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3
Alouiaziza88@gmail.com

تاريخ الإرسال:14/02/ 2021 تاريخ القبول2021/09/10 تاريخ النشر: 2022/01/01

الملخص:

تسعى الدراسة إلى تركيز البحث على مؤشري الشرعية والتنمية الاقتصادية في عملية التحول السياسي وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي، حيث أن التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية بما فيها مصر، أدت إلى سقوط أنظمة سياسية عديدة، مما دفعها إلى هندسة مراحلها الانتقالية وذلك لإعادة الاستقرار السياسي المنشود من قبل شعوب المنطقة.

وعليه، تأتي الدراسة بالرصد والتحليل في تجربة الحراك الشعبي في مصر، التي نعتقد أنها ضيعت فرصة التغيير والاستقرار في المراحل الأولى من التحول السياسي بتنحية الرئيس المدني المنتخب "مرسي"، مما انعكس سلبا على الاستقرار السياسي الفعلي في ظل حكم العسكر، والذي يحاول فرضه بالقمع والتسلط، مما يهدد بظهور حراك سياسي جديد .

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي،الحراك الشعبي، الشرعية، التنمية الاقتصادية، التحول السياسي.

Abstract:

The study attempts to focus the research on the indicators of legitimacy and economic development in the process of political transformation and their impact on political stability, as the political transformations experienced by some Arab countries, including Egypt, led to the fall of many political regimes, which prompted them to shape their transitional periods in order to restore the political stability desired by the peoples of the region.

Accordingly, the study observes and analyzes the experience of the popular movement in Egypt, which we believe missed the opportunity for change and stability in the early stages of political transition by deposing the elected civilian president "Morsi", which negatively affects the actual political stability under the rule of the military, which it tries to impose through repression and authoritarianism. , which threatens the emergence of a new political movement.

Key words: political stability, popular movement, legitimacy, economic development, political transformation.

* **المؤلف المرسل:** عزيزة علوي.

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية أحداثا سياسية مهمة نهاية 2010 وبداية 2011، متمثلة في حراك شعبي واسع النطاق، وهو ما اصطلح عليه بالربيع العربي، بدأ من تونس وانتقل إلى مصر ثم إلى بعض الدول العربية الأخرى، حيث خرجت شعوب هذه الدول مطالبة بالتغيير والديمقراطية وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

وتعتبر التجربة المصرية من أهم تجارب هذا الحراك السياسي، الذي بدأ بتاريخ 25 يناير 2011، المصادف ليوم الاحتفال بعيد الشرطة، والذي كشف عن مدى هشاشة النظام المصري المبني على القمع والتسلط وتغييب الشرعية الفعلية للسلطة التي تعد من الأركان الأساسية لاستقرار أي دولة، كان هدف حراك الشعب المصري تحقيق هذا الاستقرار السياسي القائم على شرعية النظام والبحث عن تحقيق تحول ديمقراطي، مترجما ذلك في شعار: "حرية ،عيش، عدالة اجتماعية".

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة في البحث عن دور التحولات السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في مصر بعد 2011، خاصة أن الحراك السياسي عادة ما يرتبط بعدم الاستقرار، لكن في فترة معينة وهي مرحلة الانتقال، ثم التوجه للبحث عن إعادة هذا الاستقرار، الذي هو في الأصل هدف الحراك الشعبي، فالتجربة المصرية تستدعي اهتمام ودراسة أكثر كونها ضيعت فرصة التغيير والاستقرار بعدما كانت في الاتجاه إليه، فعندما بدأت البلاد أولى مراحل التحول الديمقراطي اللازمة للاستقرار وقع تنحية الرئيس المنتخب في 3 يوليو 2013، بذلك دخلت مصر مرة أخرى في مرحلة من عدم الاستقرار السياسي الفعلي في ظل حكم العسكر، والذي يحاول فرض هذا الاستقرار بالقمع والتسلط، مما يهدد مستقبلا بظهور حراك شعبي جديد.

الإشكالية: انطلاقا مما سبق ذكره نسعى في هذه الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات المتعلقة أساسا حول تأثير التحول السياسي على الاستقرار و طبيعة الشروط الأساسية لضمان الاستقرار السياسي، وتتمثل هذه الأسئلة في :

- ما هو مفهوم الاستقرار السياسي وما هي مؤشراته؟
- فيما تتمثل علاقة التحول السياسي بتحقيق الاستقرار السياسي؟
- هل حققت مصر الاستقرار السياسي بعد حراك 25 يناير؟

الفرضيات : للإجابة على هذه الأسئلة سنحاول اختبار الفرضيات التالية:

- كلما كان النظام السياسي قائم على الشرعية الشعبية كلما تحقق الاستقرار أكثر.
- توجد علاقة طردية بين التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي.

عناصر البحث: من أجل الإحاطة بمختلف متغيرات هذه الدراسة تم تقسيمها إلى مجموعة من المحاور كالتالي:

1. محور نظري يفسر مفهوم الاستقرار السياسي وأبعاده ومؤشراته،
2. المحور الثاني يفسر العلاقة بين التحول السياسي والاستقرار السياسي من خلال مجموعة من المؤشرات كالشرعية والتداول على السلطة والتنمية الاقتصادية،
3. المحور الثالث يسلط الضوء على دراسة التجربة المصرية، كإسقاط واقعي لما تم تناوله في الجانب النظري .

1- الإطار النظري للاستقرار السياسي

نحاول في هذا المبحث توضيح مفهوم الاستقرار السياسي وأبعاده ومؤشراته.

1.1 . مفهوم الاستقرار السياسي

اختلفت اتجاهات تعريف الاستقرار السياسي، فهناك اتجاه يضيق المفهوم ليصبح مرادفا للاستقرار الحكومي، والذي يعني عدم وجود تغيرات سريعة ومتلاحقة في عناصر النخبة الحاكمة .(محي الدين محمود، 2015، ص47)، واتجاه آخر يوسع المفهوم ليشمل استقرار النظام ككل بكافة عناصره ومكوناته الرسمية وغير الرسمية.

وما يزيد من صعوبة إيجاد تعريف منهجي إجرائي ونموذجي للاستقرار السياسي ، هو أن بعض الباحثين تعرضوا للاستقرار السياسي باستخدام المفهوم المضاد، واهتموا بدراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والبحث عن أسبابه والتركيز على عوامله أكثر من تركيزهم على ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاتها.(Dowding 1983, p229 .

لكن رغم هذا الاهتمام بالتعريفات السلبية (عدم الاستقرار السياسي)، إلا أننا نجد في المدارس الفكرية في العلوم السياسية رؤى وتصورات ومفاهيم حول الاستقرار السياسي ، يمكن عرضها على النحو التالي:

1- المدرسة السلوكية

يعتبر أنصار هذا الاتجاه أن ظاهرة الاستقرار السياسي تقترن بغياب العنف السياسي، فلا مجال للعنف السياسي في المجتمع أو وجود استبداد من قبل السلطة السياسية، مع قدرة النظام علي بسط السلم وحفظ القانون حتى مع حدوث تغيرات سياسية واجتماعية للنظام السياسي (فاروق مجيد،2017، ص 151)، إذ أن استخدام العنف في حل المسائل الخلافية خاصة مع المعارضة يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وبذلك فهذه المدرسة قد ركزت على مصطلح العنف كعنصر محدد في تعريف الاستقرار.

لكن وجهت انتقادات عديدة لرواد هذه المدرسة، أبرزها هو تركيزها في مفهومها للاستقرار السياسي، على بعد واحد وهو العنف، دون التركيز على الأبعاد الأخرى التي لا تقل أهمية عن السلوك السياسي ذاته.

2- المدرسة النظمية

تنطلق من منهج التحليل النظمي أو التحليل النسقي، وترى في الاستقرار السياسي ضرورة من ضرورات الحكم والحفاظ عليه، واعتبرته مرادفا لبقاء حكم النظام، وهذا ما أيده مفكرين مثل "هويتز" (Hurtwitz) وجان بلوندي (J.Blondel) (Dowding, p230)، كما يعني الاستقرار القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى "موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن المصالح السياسية في الداخل والخارج، وعدم تسخيرها لمصالح ذاتية تفقدها استقلاليتها .(حنفي علي،2003، ص 29). وفي محاولة لتطوير هذا الاتجاه أكد دافيد أستون على أن الاستقرار لا يعني مجرد غياب التغيرات الهيكلية في النظام فحسب، وإنما يمتد لضرورة قدرة هياكل النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة، (محي الدين محمود، ص 64).

3- المدرسة البنائية الوظيفية

يذهب دعاة البنائية الوظيفية لتفسير الاستقرار السياسي من خلال ربطه بأداء الدولة ومؤسساتها، فوفقا لهذا المنظور يتوقف استقرار النظام على قدرة مؤسساته على التكيف مع التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عنه، وكذلك التعاطي مع الفرص والتحديات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية للنظام،(محي الدين محمود، ص 65-66). واهتم "غابريال ألموند" (G.A.Almound) بالبحث في المتطلبات الوظيفية التي تساهم في بقاء النظام واستقراره (شلبي، 2002، ص241-242).

فقدرة النظام على تأدية وظائفه بشكل صحيح تجعله قادر على الاستجابة لمختلف متطلبات البيئة الداخلية والخارجية، وبالتالي تكيفه مع مختلف التغيرات التي تهدد استقراره، هذا إضافة إلى ربطه بين النموذج الديمقراطي والاستقرار، إذ عادة ما يعبر عن الأنظمة الديمقراطية بالنظم المستقرة أو الديمقراطيات المستقرة، فهي التي تتمتع بالقدرة أكثر على التكيف مع بيئتها ولديها قدرة استجابة عالية.

إلى جانب هذه الاتجاهات الثلاث ظهرت محاولات فردية من قبل الباحثين والمهتمين لتعريف الاستقرار السياسي، مثل الدكتور **"حسين موسى الصفار"** الذي يرى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني "وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها البعض فيقع بينها العداء والنزاع والحرب".(موسى الصفار، 2005، ص15) فالباحث هنا يربط بين الاستقرار السياسي ومسألة الشرعية، حيث أن وجود الاستقرار السياسي يتوقف على اكتساب النظام السياسي لشرعيته من الشعب، فإن اختلت هذه العلاقة بين السلطة والشعب يؤدي ذلك إلى غياب الاستقرار السياسي ويخلق حالة من الفوضى والاضطراب والصراع بين أفراد الدولة.

ورغم هذه الاختلافات كلها إلا أن ثمة إجماع على أن الاستقرار السياسي وفقا لشروط وضوابط محددة يعد مطلبا جماعيا للحكومات والشعوب، في كافة الدول مهما اختلفت طبيعة نظمها السياسية فهو شرط من شروط استمراريتها.

وللتقيد بموضوع الدراسة يجب تحديد كيفية التعامل مع ظاهرة الاستقرار السياسي باعتباره ليس ظاهرة الثبات الذي يعكس الجمود، وإنما الاستمرارية المقترنة بالتغيير، وهو جوهر مفهوم الاستقرار السياسي في هذه الدراسة، فالاستقرار بهذا المعنى يتضمن عدد من المؤشرات في مقدمتها نمط انتقال السلطة والشرعية ودرجة التنمية الاقتصادية.

كما نؤكد على أن الاستقرار السياسي هو غاية يسعى أي نظام سياسي لتحقيقها، وهو مفهوم نسبي فمهما بلغت الدولة من تطور لا نستطيع القول بأنها مستقرة بالمطلق، إذ لا يمكن التنبؤ دائما بما يحدث من ظواهر سياسية قد تؤثر على هذا الاستقرار، فهناك دولة مستقرة نسبيا بمقارنتها بغيرها، عموما تبقى الدول المتقدمة هي أكثر استقرارا بمقارنتها بالدول النامية والمتخلفة.

وقياسا على هذه المؤشرات أو المعايير، نجد أن أغلب السلطات السياسية العربية بما فيها الحالة محل الدراسة -مصر- تجد صعوبة في بناء أسس ومقومات الاستقرار العملية بما يكفل له عناصر النجاح والتوافق مع التيارات السياسية المكونة للمجتمع، فبعض السلطات قد تلجأ إلى فرض حالة من الاستقرار الظاهري أو الشكلي من خلال الفعل السلطوي والقهري (استقرار مبني على القوة والتسلط والانسداد السياسي) وليس هو جوهر مفهوم الاستقرار ، وإنما يتضمن عناصر مهددة له، وهو ما سنوضحه في هذه الدراسة.

2.1. أبعاد ومؤشرات الاستقرار السياسي

رغم صعوبة تحديد أبعاد ومؤشرات الاستقرار السياسي، سنحاول إبراز أهم هذه الأبعاد وما تتضمنها من مؤشرات، بغية إسقاطها على حالة الدراسة (مصر)، لهذا سوف نركز على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل على مؤشرات فرعية مصنفة كمعايير لمحاولة القياس.

1- الأبعاد الثقافية والعقائدية: وتشمل على مؤشرات عدة منها:

التجانس الثقافي والفكري: الذي يعني عدم وجود تناقضات حادة بين الثقافات السياسية والصراعات الطائفية والدينية التي تهدد بالاستقرار السياسي وتؤدي إلى قيام حركات انفصالية وحروب أهلية، نتيجة لتعدد

الولاءات الوطنية بها، وقد تصل تلك التهديدات إلى هدف الانفصال وتأسيس دولة خاصة، وهو أخطر ما يهدد الدولة واستقرارها ووحدتها.

2- الأبعاد السياسية: والتي بدورها تتضمن العديد من المؤشرات منها

- **نمط انتقال السلطة:** الذي يتم وفق آليات متعددة ومختلفة طبقا لنوع النظام السياسي. ويعتبر نمط انتقال السلطة من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي لما يكون هذا الانتقال وفقا لقواعد قانونية ودستورية وشرعية (الانتقال السلمي للسلطة)، فهذا يكسب النظام البقاء والاستمرار مما يجنب اللجوء إلى العنف.

شرعية النظام السياسي: تعتبر الشرعية من أكثر المفاهيم ارتباطا بظاهرة الاستقرار السياسي، فهي أحد المقومات الرئيسية التي يعتمد عليها النظام السياسي في تحقيق استقراره، كما أن هذا الأخير يعد مصدرا هاما من مصادر شرعية النظام ودليلا على استمرارية السلطة السياسية.(بوعافية، 2016، ص 320).

- **المشاركة السياسية**: تعتبر أحد أوجه الممارسة الفعلية للديمقراطية وإتاحة الفرصة أمام المواطنين لمشاركة السلطة في تسيير شؤون المجتمع والتعبير عن رأيهم،(هانتغتون، 1993، ص 102)، فكلما ارتفع مستوى المؤسساتية السياسية مقابل المشاركة السياسية كانت حظوظ تحقيق الاستقرار السياسي أوفر.

3- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية: وتشير إلى الفاعلية في تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتلبية متطلباتهم المختلفة، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعد من مؤشرات الاستقرار السياسي، كما أن الاستقرار السياسي من دعائم ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

تتكامل كل هذه الأبعاد بمؤشراتها مع بعضها البعض لتحقيق الاستقرار السياسي، وتوجد بينها علاقات سببية ومتداخلة ومثال ذلك عجز النظام عن توفير الحاجيات المختلفة للمواطنين سيؤثر على شرعيته، وهذا سيؤثر على الاستقرار وهكذا.

2. علاقة التحول السياسي بالاستقرار السياسي

سنحاول في هذا المبحث معرفة العلاقة بين التحول السياسي (الديمقراطي) والاستقرار السياسي، من خلال التركيز على أهم المؤشرات التي تمثل نقاط تقاطع وتكامل بين المتغيرين التحول والاستقرار السياسي، فبدون إحدى هذه المؤشرات لا يمكن أن يتحقق التحول الديمقراطي الفعلي ولا الاستقرار السياسي، وذلك بالتركيز على المؤشرات التالية: الشرعية والتداول السلمي على السلطة والتنمية الاقتصادية، وأثر كل هذا على الاستقرار السياسي.

2. 1. الشرعية والتداول السلمي على السلطة وتأثيرهما على الاستقرار السياسي

أولا: التداول السلمي على السلطة: يشير مفهوم تداول السلطة في أضيق معانيه إلى "تغيير شخص الحاكم" وإلى "تغيير النخبة الحاكمة ككل". في أوسع معانيه،(سالم زرنوقة، 1992، ص 61) وقد تعددت وتضاربت مفاهيم التداول السلمي للسلطة.

عرف "فاليري بيونس""Valerie Bunce" التداول السلمي على السلطة على أنه عملية التنافس على المكانة كما يؤكد أيضا أنه آلية لتجديد السياسات وابتكارها (سالم زرنوقة،ص 62) أما "روبنز بيرلنج" "R.Zbigniew.B" حددها على أنها الآليات التي يتم بها اختيار حاكم جديد يتقلد قمة أو زمام السلطة" وذكر في مقام آخر أنها "الأساليب التي تتم بها عملية الإحلال في السلطة" (سالم زرنوقة، ص 64).

وبذلك فالتداول السلمي على السلطة يرتبط بالحكم السياسي الديمقراطي الذي هو حكم غير أبدي وينتقل من مجموعة سياسية إلى أخرى، ومن حزب أو تحالف أحزاب إلى حزب أو تحالف آخر ومن مدة إلى مدة أخرى، بحسب رغبات الشعب كما تظهر من ناتج ممارساته السياسية (والي،2003، ص 265).

ويعتبر تداول السلطة من مؤشرات الاستقرار السياسي، فهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال هذه طبقا للقانون والدستور، فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي. ويصبح تداول السلطة هنا ذو أساس ديمقراطي (حاج سليمان، 2009).

إن التطبيق السليم لمبدأ التداول على السلطة هو تجسيد حقيقي للديمقراطية، وذلك من منطلق السماح للقوى السياسية التي تتنافس على الحكم بأخذ نصيبها في ممارستها للسلطة بأساليب شرعية وقانونية، بما يدعم مفهوم الشرعية التي تتحقق أيضا بوجود التناوب والتداول الذي ينبغي أن يتم بصفة دورية وآلية، تعكس ديمقراطية النظام السياسي، وهذا مؤشرا لتفاعل العلاقة بين التداول السلمي للسلطة والشرعية والديمقراطية.

ثانيا: الشرعية السياسية والاستقرار السياسي

غياب الشرعية من أحد العوامل الدافعة للتحول السياسي، وفي الوقت ذاته تعد الشرعية مؤشرا من مؤشرات الاستقرار السياسي، فلا يتحقق التحول الديمقراطي بغياب الشرعية ولن يستقر النظام السياسي الفاقد للشرعية، فهي الضمان الرئيسي لاستمراره واستقراره دون عنف وتوترات، حيث يؤدي انهيار وتدهور شرعية النظام غالبا إلى نشوب العنف والعنف المضاد الذي يؤدي بالنتيجة إلى انهيار النظام السياسي.

فالنظام يسعى دائما لتعزيز استقراره من خلال تحقيق المزيد من الشرعية، عبر التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية إيجابيا، والقدرة على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بنجاح، وذلك بتوفير بعض الشروط كالبناء الدستوري ووجود هياكل وبني ومؤسسات تستند إلى الدستور والقانون، إضافة إلى القدرة على تلبية المطالب المتجددة للمواطنين وتحديد الأولويات والتمسك بالرضا، فلا يوجد نظام سياسي قادر على الاستمرارية دون ترسيخ الحد الأدنى من المعتقدات المشتركة المتعلقة بشرعية الحكم، وأهمية تطابق قيّم النظام مع قيّم الشعب (العثماني، 2010، ص01).

2 . 2 . الاستقرار السياسي، التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية – أية علاقة؟

يمثل الاستقرار السياسي أحد الأهداف التي تسعى النظم السياسية لتحقيقها ولاشك أن بلوغ هذا الهدف يعتمد على العديد من الأدوات والآليات من بينها تحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه لابد من البحث في طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

تظهر العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي علاقة واضحة لاعتبارات عدة، تتعلق أولا بمفهوم التنمية المستهدفة وبدلالات الاستقرار وعوامله وأهدافه، على اعتبار أن التنمية الاقتصادية تشير في مضمونها العام إلى "مجموعة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية، تتضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لفترة طويلة (بوداقجي،1977، ص 4)، والتنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغيرات اقتصادية معينة، بل تتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، بما ينعكس على زيادة الدخل القومي ونصيب الفرد منه، والتقدم التكنولوجي في المجتمع، كما تشمل كذلك تحسين مهارة وكفاءة العامل في الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وزيادة معدل التحضر في المجتمع وتحسين الصحة والتعليم وتوقعات الحياة ومستوى الرفاهية وغيرها (عبد العزيز عجمية، علي اليثي، 1994، ص 7-8).

من خلال هذه المفاهيم حول التنمية الاقتصادية، وبالعودة إلى مفهوم الاستقرار السياسي وأهدافه، وكذلك أهداف التحول الديمقراطي، نلاحظ أن هذه المفاهيم تترافق مع بعضها البعض. فتطور مفهوم التنمية إلى تنمية سياسية وبشرية مستدامة، تشمل عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي، وتستند العملية إلى منهاج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع ويعتمد المشاركة، وهذا يتحقق في ظل

بيئة ديمقراطية ونظام مستقر، إضافة إلى أن التنمية الاقتصادية هي من أهداف التحول الديمقراطي ومن مؤشرات الاستقرار السياسي.

إن العلاقة بين التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية أكدها مدخل التحديث والتنمية السياسية، حيث اعتبر أن التنمية السياسية مفادها تحقيق الديمقراطية والتي لن تتحقق إلا بتوافر شروط عدة منها تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية، وهو ما أكده "سيمور مارتن ليبيست"(Seymour martin lipest) حيث يقول أن التنمية الاقتصادية والتصنيع يؤديان إلى التغيير الاجتماعي والسياسي اللذان يميلان معا لإنتاج الديمقراطية، فاكتساب أي نظام للديمقراطية عليه بالمرور على عتبة التنمية الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية تضمن الديمقراطية. وقام بمقارنة بعض البلدان الأوروبية والبلدان النامية في أمريكا اللاتينية وتوصل من خلال هذه المقارنة، إلى أن الدول التي تتصدر عن غيرها في المجال الاقتصادي والتنموي هي أكثر الدول الديمقراطية استقرارا من الدول الأخرى المتخلفة اقتصاديا تسود فيها النظم التسلطية والديكتاتورية، ف "ليبيست" (lipest) أكد على العلاقة المباشرة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية (ليبيست، 1960، ص 25-32). وأن العامل الاقتصادي هو سبب استقرار الديمقراطيات الغربية.

ومن جانب آخر فإن الاستقرار السياسي يعد مؤشرا عاما من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقرا فإنه يوجه سياسته الاقتصادية نحو أهداف التنمية وهذه السياسات التنموية ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد وتخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام.

3 . الاستقرار السياسي في مصر بعد 2011 بين تحدي الشرعية وتحقيق التنمية الاقتصادية

كشفت أحداث ما سمي ب "الربيع العربي" عن حقيقة هشاشة الأنظمة السياسية في معظم الدول العربية، منها النظام المصري الذي كان يرّوج له بالنظام المستقر، لكن الواقع أكد أن هذا الاستقرار شكلي، مبني على القبضة الأمنية والقمع. وتعتبر مصر مثالا عن السلطوية العربية، حيث استندت شرعية نظامها وأمنها على مرّ السنين على نظام مغلق يركز على الحكم من أعلى لأسفل وعلى العلاقة الوثيقة بين النظام وبين المؤسسة العسكرية وقوات الأمن (Hamdy,2011,p01) ، وعليه فإن عدم الاستقرار السياسي في مصر لا يعود فقط إلى حراك 25 يناير2011 أو إلى انقلاب 3 يوليو2013، رغم أن هذا الحراك هو من إحدى مؤشرات عدم الاستقرار السياسي حاليا، إلا أنه عبارة عن ترجمة وتعبير عن تراكمات طالت فترة رئاسة "حسني مبارك" التي امتدت لثلاث عقود، والذي بلور جهازا قمعيا زادت حدته في السنوات الأخيرة وخاصة مع التحضير لنقل السلطة وتوريثها لنجله "جمال"، والتزوير الفاضح في انتخابات البرلمان2010 والتي كانت من الأسباب المباشرة لحراك 25 يناير.

يرتبط الحراك والثورة والانقلاب بعدم الاستقرار السياسي كحالة طارئة، أما فشل النظام ما بعد الثوري أو النظام الانقلابي في تحقيق مؤشرات الاستقرار هو ما يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار الذي قد يستمر لفترة طويلة، ما لم يتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتصحيح المسار(حسن شافعي، 2016، ص21) ، وهو ما سنحاول في هذا البحث التركيز عليه، بربط التحول السياسي بالاستقرار، فقد كان هدف الحراك هو الوصول إلى الاستقرار السياسي بتحقيق مطالبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكما أشرنا إليه في المقدمة فإننا سنحاول إظهار ذلك بالاعتماد على ثلاث مؤشرات وهي الشرعية والتداول على السلطة والتنمية الاقتصادية، هل تحقق ذلك بعد الحراك وما أثر ذلك على الاستقرار؟.

3 . 1 . شرعية النظام السياسي المصري بعد الحراك

لا تقتصر دراسة الشرعية في مصر على الانقلاب الذي قاده عبد الفتاح السيسي فقط، وإنما تعود إلى قبل ذلك منذ المرحلة الانتقالية ومرحلة التأسيس للدستور الجديد فقد شهدت الأيام الأولى لما بعد الحراك خلافا مبكرا بين سلطات الدولة. والحقيقة أن الشرعية كانت غائبة في النظام المصري منذ فترة حكم الرئيس المخلوع "حسني مبارك" وكانت من أسباب الدعوة للحراك، إذ تراجعت شرعية النظام خاصة في السنوات الأخيرة سواء من حيث مشروعية القرارات وتوسيع صلاحيات الرئيس أو شرعية الانجاز، فقد كانت مصر تتجه نحو انسداد الأفق السياسي وتزاوج السلطة بالمال ما زاد من السخط الشعبي على النظام والخروج في حراك شعبي مطالب بالتغيير، وعموما لن نطيل في فترة ما قبل الحراك وإنما سنركز على الفترة ما بعد الحراك أكثر، واثر تلك التحولات على الشرعية والاستقرار.

فبعد 17 يوما من الاحتجاجات المليونية التي شهدتها القاهرة، وعدد من المدن المصرية التي تطالب بإسقاط النظام، ظهر نائب الرئيس المصري عمر سليمان، معلنا قرار تنحي الرئيس مبارك عن السلطة، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد. بالتالي دخلت مصر في مرحلة انتقالية والتي استمرت قرابة العام ونصف من 11 فيفيري2011 إلى 30 جوان2012، أي إلى غاية انتخاب الرئيس الجديد للبلاد، حيث تكون هذا المجلس العسكري من (18) عضوا ويرأسه المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع، ونائبه الفريق سامي عنان رئيس الأركان، ويضم قادة الأفرع الرئيسية في القوات المسلحة، بالإضافة إلى مساعدي الوزير.

لكن أثيرت العديد من التساؤلات حول شرعية المجلس سواء من حيث تشكيله وطريقة تعيينه أو من حيث آلية عمله، فما مصدر شرعية هذا المجلس؟ هل هو موقفه من الحراك؟ وتواجده في الشارع أو التكليف الصادر من الرئيس المخلوع؟! فلماذا لم تسند إدارة المرحلة الانتقالية إلى مجلس تأسيسي مشكل من القوى السياسية والشبابية لحراك 25 يناير، عوض أن تدار هذه المرحلة من طرف مجلس من نظام الرئيس المخلوع، فاستمرار المؤسسة العسكرية في الحكم، يكشف أن النظام السياسي المصري مازال مستمرا ولم يتم إسقاطه بعد حراك 25 يناير (جابر العلواني، 2011، ص 168-169)، والنظام كان عسكري ولا يزال كذلك.

من حيث القرارات التي اتخذها المجلس، فقد أثير كذلك جدلا حول مصدر شرعيتها، وواجه تحديات وصعوبات عديدة أثناء ممارسة صلاحياته، حيث كان يصدر بيانات لتسيير المرحلة الانتقالية، وفي 16 فيفري2011 تم الكشف عن الإعلان الدستوري الذي تضمن جملة من الإجراءات كخارطة طريق لهذه المرحلة، أهم ما جاء فيه تعليق الدستور وحل مجلسي الشعب والشورى، ثم تشكيل لجنة دستورية للبحث في التعديلات الدستورية، والتي اعتبرت إحدى أهم القضايا الرئيسية التي أثارت جدلا كبيرا لدى الشعب المصري ولدى السياسيين، فقد كلفت اللجنة بتعديل بعض مواد الدستور المعطل خلال 10 أيام كتعديل المادتين (76) و(77) المتعلقتين بشروط الترشح لرئاسة الجمهورية، ومدة بقاء الرئيس في السلطة، والمواد (88) و(93) التي تتعلق بالإشراف القضائي على الانتخابات والطعون على الانتخابات التشريعية، وتعديل المادة (189) التي تتضمن آليات تعديل الدستور، هذا كما طالب المجلس العسكري إلغاء المادة (179) التي تعطي رئيس الجمهورية حق إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية إذا تعلق الأمر بجرائم الإرهاب (جمهورية مصر العربية، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة،" قرار رقم 1، لسنة 2011، الجريدة الرسمية، العدد 6 مكرر (أ) ، الصادرة في 14 فبراير، 2011، ص 4)، لكن المفارقة في هذه التعديلات هي أنها نفس المواد التي تم الاتفاق على تعديلها من قبل لجنة قانونية عينها الرئيس السابق حسني مبارك قبل تنحيته عن السلطة.

لتضيف بعدها اللجنة تعديلات أخرى، مثل النص المتعلق بحالة الطوارئ إذ قيدت صلاحيات الرئيس في فرضها وتحديدها بستة أشهر فقط، ولا يحق تمديدها إلا باستفتاء، ومن التناقضات التي وضعت المجلس

العسكري في ورطة وأزمة حقيقية أن هذا الدستور – دستور 1971 تمّ تعطيله وفي نفس الوقت أجريت تعديلات على بعض مواده! فبعد الاستفتاء على التعديلات في 19 مارس 2011 وموافقة الشعب المصري عليها بنسبة (77%)، اكتشف المجلس العسكري أن هذه المواد لا تكفي لإدارة شؤون البلاد، إذ أنها تعالج قضايا محدودة (شريف بسيوني ، هلال ، 2012، ص 243-244). كما أن العودة إلى إحياء العمل بدستور1971 مع تعديلاته أمرا مستحيلا، وخاصة مع وجود معارضة قوية له وهو من إحدى أسباب الحراك أصلا، إذ كان ركيزة استند إليها الرئيس في ممارساته التسلطية.

فهذه التعديلات لم تشمل المواد المتعلقة بالسلطات والصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية، وأن عودة دستور1971 بالتعديلات التي أقرت، كانت تعني أن يتولى حكم البلاد رئيس المحكمة الدستورية العليا وعودة المجلس العسكري إلى مهامه الأصلية في القوات المسلحة، خاصة مع وجود معارضة قوية ومخاوف من سيطرة الجيش على السلطة ودسترة دوره، وكانت دعوات ضد هذا المجلس منذ البداية ومطالب بتشكيل مجلس رئاسي مدني يتولى الحكم مؤقتا لحين بناء مؤسسات الدولة (سليمان 2013، ص 34).

ولاستدراك كل هذا، قام المجلس العسكري بضم عدد من مواد الدستور(الذي تم تعليق العمل به) إلى المواد التي جرى استفتاء الشعب على تعديلها وأصدرها مجتمعة في شكل إعلان دستوري مؤقت مكون من (63 مادة) في 30 مارس 2011 (توفيق إبراهيم، 2012، ص351) مع الإشارة إلى أنه تمّ إدراج تعديلات أخرى إلى هذا الإعلان مما فتح المزيد من النقاشات والجدل حول شرعية تلك القرارات.

كانت هذه المرحلة جد صعبة في إطار التحولات السياسية التي عرفها النظام المصري، فكما هو معروف فان المرحلة الانتقالية هي أصعب مراحل التحول السياسي، ومما زادها تعقيدا في مصر وقوع المجلس العسكري في إشكالية الشرعية والمشروعية معا، حيث أن تشكيل وتعيين المجلس لم يكن دستوريا وفقا لنص دستور1971 الذي ينص على أنه في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت يتولى رئيس الوزراء منصب الرئيس وفي حالة الخلو الدائم يتولاه رئيس مجلس الشعب، وإن تعذر ذلك يتولاه رئيس المحكمة الدستورية (هلال وآخرون، 2013، ص 71)، وبالتالي نلاحظ أن تولى إدارة المجلس العسكري لهذه المرحلة لم يرد في الدستور!. وهو ما زاد من حدة الانقسام بين القوى السياسية حول شرعية القرارات والإجراءات التي اتخذت فيما بعد، فكان من الأجدر التركيز على كتابة دستور جديد وليس الاستمرار بدستور كان من أسباب الحراك، فإجراء بعض التعديلات لتسيير هذه المرحلة زاد تعقيد الأمر أكثر، وانعكس ذلك على مستقبل النظام.

وقد فشل المجلس العسكري في استعادة الاستقرار السياسي والأمني، إذ عادت الاحتجاجات بقوة ضده، وسط انفلات أمني وعسكري رهيب، ما دفعه إلى توسيع صلاحياته في قانون الطوارئ، هذا إضافة إلى تراجع شرعية المجلس فيما يخص الانجاز إذ عرفت هذه المرحلة أيضا تراجعا اقتصاديا رهيبا معاكسا تماما لتطلعات الشعب المصري فالحكومات المتعاقبة عجزت عن تسيير المرحلة وكانت تابعة للمجلس العسكري الذي يعينها ويقيلها بموجب المادة (56) من الإعلان الدستوري 30 مارس 2011. كما ازدادت حدة الانقسامات السياسية حول تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور والانتخابات الرئاسية.

ورغم كل ذلك أجريت الانتخابات التشريعية التي اتسمت بقدر كبير من النزاهة عكس الانتخابات التي كانت تجرى في عهد الرئيس المخلوع. وعرفت هذه الانتخابات مشاركة واسعة للشعب المصري حوالي (60%)، (أبو العلا ،2012)، وفاز فيها حزب الحرية والعدالة الذي أسسه تنظيم الإخوان المسلمين بـ: (235) مقعدا، (47.2%) يليه حزب النور بـ: (123) مقعدا (24%) ثم حزب الوفد الجديد بـ: (38) مقعدا (إسبوزتيو، تماراسون، جون قول، 2019، ص 326)، فقد عرفت الانتخابات التشريعية سيطرة الأحزاب الإسلامية في مجلس الشعب وهو ما أثار مخاوف في العديد من الأطراف السياسية المعارضة للإخوان، لكن المحكمة

الدستورية قضت بحل مجلس الشعب لعدم دستورية بعض مواد قانون انتخابه، ورغم أن الرئيس مرسي أصدر بعد انتخابه قرارا بعودة المجلس للعمل إلا أن المحكمة الدستورية أعادت رفضه مما جعل الرئيس يلتزم بقرارها.

أما عن الانتخابات الرئاسية التي كان ينظر إليها جميع العالم، باعتبارها تؤسس لمستقبل التحول السياسي فقد جرت في ظل التعديلات الدستورية التي خففت من شروط الترشح للرئاسة كما وضعت العملية الانتخابية تحت إشراف قضائي مستبعدة بذلك وزارة الداخلية. وجرت الانتخابات على جولتين كانت الجولة الأولى يومي 23 و24 ماي 2012 ولم يستطع أي مرشح من المترشحين 13 حسم المعركة لصالحه، ثم جرت الجولة الثانية يومي 16و17 جوان 2012 بين محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة وأحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس المخلوع مبارك، وجاءت النتائج بفوز محمد مرسي بحصوله على (51,73%) من إجمالي عدد الأصوات، بينما حصل أحمد شفيق على نسبة (48.27%). (محمد صالح، 2016، ص 72-74).

ما ميز هذه الانتخابات ارتفاع نسبة المشاركة فيها مقارنة بالانتخابات السابقة. كما أن المترشحين حصلا على نسب متقاربة من الأصوات. مما يجعل الرئيس المنتخب أمام تحدي تعزيز الشرعية وتحقيق الاستقرار السياسي، وخاصة مشروعية الانجاز بحكم أن طموحات وآمال الشعب المصري مرتفعة في هذه المرحلة وينتظر نتائج حراكه الشعبي وتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي طالب بها.

وما زاد الأمر تعقيدا وصعوبة أمام الرئيس المنتخب أنه وجد نفسه أمام المؤسسات الجديدة المنتخبة التي أفرزها الحراك بسيطرة حزب الإخوان ومؤسسات راسخة في النظام المصري تتسم باحتكار القوة والوظائف كالمؤسسة العسكرية والسلطة القضائية والإعلام وغيرها (عبد الفتاح، 2014، ص 7-9)، فالمؤسسة العسكرية حاولت التأسيس لوضع جديد متميز لها دستوريا، من خلال وثيقة المبادئ الدستورية أو "وثيقة السلمي" التي نصت على إعطاء مكانة متميزة للمؤسسة العسكرية دستوريا، خاصة فيما يتعلق بالميزانية، واستحواذه على بعض القرارات المهمة كشؤون القوات المسلحة وتعيين قادتها وغيرها وهو ما اعتبرته العديد من القوى السياسية بأنه إجراء يحدّ ويقيد من صلاحيات الرئيس المنتخب، والذي قام فور تسلمه السلطة بإلغاء هذا الإعلان وإصدار إعلان دستوري آخر في 11 أوت 2012، فدخلت بذلك مصر في صراع بين الرئيس والمؤسسة العسكرية، وما زاد من حدة الأزمة إصدار الإعلان الدستوري المكمل في نوفمبر2012، والذي أدى إلى تعميق الاختلاف بين القوى المدنية مفسحا بذلك المجال للمؤسسة العسكرية للتدخل بحجة لم شمل القوى المدنية، ما جعل الرئيس يلغيه ويبقي في الإعلان عن تاريخ الاستفتاء على الدستور الجديد فقط، دون تعديل أو حوار مجتمعي حول مضمونه، وتجاهل القوى المعارضة والرافضة لهذا الدستور وهو ما ساهم في ترسيخ الانقسام والاختلاف في المجتمع وأدى إلى حشد الشارع في صراعات حادة حوله (بكري،2014، ص88-89).

من حيث وضع الدستور واجه الرئيس مرسي عدة تحديات، فلم يستطع هذا الدستور لم شمل كل الفرقاء السياسيين، ولم يحظ بالتوافق حوله، ما شكل خلل في هندسة الانتقال الديمقراطي فكما نعلم أن الدستور هو إحدى الركائز الأساسية في عملية الانتقال الديمقراطي، وإقرار دستور مصر2012 في تلك البيئة المنقسمة والاستقطاب الحاد أثر على عملية الاستقرار السياسي، فقد دخلت الجمعية التأسيسية ومنذ تكوينها في أزمة سياسية، إذ أعلنت العديد من الأحزاب انسحابها منها بالإضافة إلى هيئات أخرى كالأزهر الشريف ومجمع البحوث الإسلامية والمحكمة الدستورية والكنائس وشخصيات مستقلة وتكرر ذلك في التشكيل الثاني، ما انعكس

على شرعية تأسيس هذا الدستور في الأساس ومسار صياغته رغم حصول الاستفتاء على موافقة (64%) من الأصوات (خيري،2017)، فقد كان الخلاف حول مبادئ هذا الدستور الذي ورث مؤسسات لم تنشأ في ظله ما أثر لاحقا على اهتزاز شرعية السلطات.

لعل أهم نتائج تلك الأزمة والخلاف الدستوري، تمثل في ظهور الجدل حول شرعية الرئيس مرسي، حيث انتقل الخلاف بين الحكومة والمعارضة على قضايا فرعية إلى المطالبة بإسقاط الحكومة، وإعادة النقاش حول تأسيس السلطة والتفاوض حول مرحلة انتقالية جديدة، وإن قبول الحكومة مناقشة هذه المطالب عبر الحوار الوطني دليلا على عمق الأزمة السياسية من جهة ومن جهة أخرى قللت من مركزية دستور2012 في الحياة السياسية (خيري،2017) الذي اعتبره الكثير من المحللين السياسيين أنه هناك تسرع في إصداره وعدم المناقشة الجدية للكثير من مواده التي ساهمت في الانقسام السياسي أكثر.

أدى هذا التخبط الدستوري وحالة الاستقطاب السياسي الحاد وغياب التوافق إلى نمو حراك معارض للرئيس مرسي وتدخل المؤسسة العسكرية وتعطيل مسار الانتقال الديمقراطي في مصر،فقد استغلت أذرع الدولة العميقة حالة الاحتقان الاجتماعي والاستقطاب السياسي والأزمة الاقتصادية من أجل تشويه الإخوان المسلمين والانقلاب على حكمهم، إذ كشفت العديد من التقارير عن تورط عدد كبير من فلول النظام السابق وأعضاء الحزب المنحل ورجال الأعمال الموالين له في تمويل الشارع ضد الرئيس المنتخب مرسي ودعم حركة "تمرد" وجبهة الإنقاذ" ضد الرئيس مرسي.

كما شكل الوضع الاقتصادي أبرز عائق للانتقال الديمقراطي، وخاصة مع انشغال إدارة الرئيس وتركيزهم على الأزمات السياسية ومعركتهم مع جهاز القضاء من جهة ومع المجلس العسكري من جهة أخرى، على حساب تركيزهم على تنفيذ برنامجهم وتحقيق المطالب الشعبية، وبهذا استغل المعارضون للرئيس تأزم الأوضاع الاقتصادية كورقة ضغط ووسيلة للإطاحة بالرئيس والإخوان ككل، وساهموا في زيادة تأزم الوضع، حيث افتعلوا أزمات أخرى لزيادة الغضب الشعبي كأزمة الوقود والكهرباء، للضغط أكثر على الرئيس المنتخب واستقطاب الشعب ضده، والدليل على أنها أزمة مفتعلة هو انتهاءها فور إبعاد مرسي عن السلطة. كما أن سنة واحدة من الحكم لا يمكن لأي رئيس في ظل تلك الظروف تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب والإصلاح السياسي.

في حين وجد الرئيس نفسه أمام معارضة قوية ضده من بقايا النظام السابق ومؤسساته- الدولة العميقة – فلم يستطع السيطرة على الجيش، وأجهزة المخابرات والشرطة والقضاء والسلك الدبلوماسي (الذي كان مكتظا برجال مبارك السابقين)، والأهم من ذلك أن المحكمة الدستورية المصرية التي كان قضاتها معينين منذ عهد مبارك كانت هي الأداة الرئيسية التي استخدمها الجيش، للحد من أي جهود لإعادة هيكلة الدولة أو توسيع صلاحيات الرئيس مرسي(جون إسبوزتيو وآخرون، ص 338-339)، هذا بالإضافة إلى الإعلام الذي استفاد من الانفتاح والحرية وعدم التقييد خلال المرحلة الانتقالية، لكنه هو الآخر مارس حملة تشويه ضد الرئيس وضد الإخوان، وساهم في نشر مغالطات لدى الرأي العام وتخويفه من حكم الإخوان وأخونة الدولة، وظل يقترب من المؤسسة العسكرية ويصورها على أنها المنقذ لمصر من حكم الإخوان، وبل يدعوها بطريقة مباشرة إلى التدخل، وهذا ما زاد من حدة التشويش على الرئيس وإدارته وشكل عائق له، كيف لا ونحن نعلم أنه في مصر أغلب رجال الأعمال الموالين للنظام السابق يملكون قنوات خاصة ويتحكمون في وسائل الإعلام.

توج هذا الاحتقان السياسي وحملة التخوين والتشويه ضد الرئيس وإدارته بحملات مضادة له ومظاهرات في 30 يونيو في الشارع المصري تدعو إلى تقديم موعد الانتخابات وتنحي الرئيس عن الحكم بعد جمع توقيعات ضده، وأغلب من شارك في هذه الاحتجاجات هم فلول النظام السابق ومؤسساته، بالتالي يمكن القول أن أنصار

الثورة المضادة استغلت الفرصة وحشدت لمظاهرة 30 يونيو بدعم من الشرطة والجيش،ولا شك في أن تعهد الجيش في حماية المتظاهرين كانت في الحقيقة دعوة للتظاهر والاستمرار في الاحتجاجات ضد مرسي(بشارة، 2013، ص7)، فقد كان الجيش يراقب الوضع المتأزم وكأنه مستعد لما سيحدث، فكانت الأحداث تجرى كقصة انقلاب معلن عنه ومحضر له جيدا، إذ مع اشتداد المظاهرات والشعارات المطالبة ب "سقوط حكم المرشد" و شعارات تقول "الجيش والشعب إيد واحدة"، ظهر "عبد الفتاح السيسي" القائد العام للقوات المسلحة معلنا عن إمهال القوى السياسية 48 ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي والتوصل إلى مخرج، وإذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإن القوات المسلحة ستعلن عن "خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها" (العشة،2018)، وإنقاذ مصر على حد تعبيره. وهو ما حصل بالفعل إذ بعد انقضاء تلك المدة القصيرة تمّ في 03 يوليو2013 وضع الرئيس ومساعديه ومستشاريه قيد الإقامة الجبرية داخل مقر الحرس الجمهوري وإعلان "بيان خارطة الطريق" التي تتضمن مجموعة من الإجراءات أهمها تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

بهذا تمّ تعطيل مسار التحول الديمقراطي في مصر، والانقلاب على الشرعية بعزل أول رئيس مدني منتخب، رغم الأخطاء الواردة في إدارته للمرحلة الحساسة وخاصة تغافلهم عن طبيعة المرحلة الحساسة بعد الحراك، والتي تتطلب بالضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية من القوى المشاركة في الحراك لترسيخ الاستقرار السياسي وتحقيق مطالب الشعب المرفوعة، ورغم هذه الأخطاء إلا أنه يتمتع بالشرعية الانتخابية، إضافة إلى أن قصر مدة تواجده في السلطة لا يعد مؤشرا كافيا لقياس الانجاز، فما حدث فعلا في مصر هو انقلاب عسكري يتنافى مع الشرعية، وهو انقلاب من داخل النظام حفاظا على مكانة الجيش والامتيازات الاقتصادية والسياسية الموروثة من عهد مبارك، فمنذ تنحي هذا الأخير عن السلطة سعت المؤسسة العسكرية للحفاظ على وضع متميز لها دستوريا واقتصاديا، ولما حاول الرئيس المنتخب مرسي إبعادهم عن بعض المناصب بدأت العلاقة تتأزم بينهم، أدت في الأخير إلى الانقلاب عليه.

وواجهت المؤسسة العسكرية المعارضين لهذا الانقلاب بالقمع والاعتقالات والعنف وإلى جانب القمع والتعبئة المضادة شرع السيسي في اتخاذ قوانين وإجراءات سلطوية تتنافى مع الشرعية كتمرير قانون التظاهر الذي يقيد حق التظاهر والإبقاء على المحاكمات العسكرية للمدنيين بما يعصف بمدنية الدولة وبحقوق وحريات المواطنين إضافة إلى قانون الطوارئ وإعطاء صلاحيات أكبر للأجهزة الأمنية لقمع المواطنين، وقانون الإرهاب الذي استهدف مباشرة جماعة الإخوان المسلمين وتصنيفها على أنها إرهابية (جون إسبوزتيو وآخرون، ص 348)، وبل توسع القانون في تحديد العمل الإرهابي بأي إضراب أو احتجاج عمالي وطلابي، فقد كان هدفه واضح هو تقييد التظاهر وتجريمه لمنع معارضة الانقلاب.

وبالتالي فإن هذا الانقلاب هو في الأخير إعادة لترسيخ السلطوية وممارسة السياسة الاستئصالية بإبعاد المعارضين للسلطة وقمعها وهذا يتنافى مع الشرعية والتداول السلمي على السلطة، مما يهدد الاستقرار ويؤدي إلى العنف.

إن التحول الديمقراطي الذي طالب به الشعب في حراكه أصبح بعد هذا الانقلاب أمرا لا معنى له، بل زاد من قمع الحريات أكثر، وأصبحت العملية الانتخابية للتداول السلمي للسلطة لا جدوى منها، حيث تم إعادة انتخابه للمرة الثانية سنة2018 في أجواء مقيدة، وتم استبعاد جميع المترشحين المعارضين للسيسي أو الضغط عليهم للانسحاب مثل الفريق المتقاعد "سامي عنان" والعقيد "أحمد قنصوة"وتلفيق التهم ضدهم، ولكي لا يفوز السيسي بالتزكية إذا لم يترشح أحد أمامه تم إبقاء المنافسة الانتخابية شكلية بين الرئيس السيسي و"موسى مصطفى

موسى" رئيس "حزب الغد" الذي قدم ملف ترشحه في اللحظات الأخيرة قبل غلق باب الترشح، وللإشارة فإنه قد كان عضوا في حملة داعمة لترشح السيسي لفترة ثانية (العشة، 2018)، فلا معنى للانتخابات ولا تعكس خيار وإرادة الشعب، بل زادت الأمور تتجه نحو السلطوية أكثر من فترة حكم الرئيس المخلوع مبارك.

والحقيقة أن هذه الإجراءات والسياسات المتبعة هي تعبير عن فشل أدوات التغيير السياسي السلمي، فالانقلاب أدى إلى تقهقر كبير ومستمر عن مسار التحول الديمقراطي، بل وإعادة إحياء نظام تسلطي أكثر قمعا من سابقه، وقمع الحريات المدنية والاحتكام للعنف، وهو مؤشر سلبي عن تراجع الأمن والاستقرار، وهوما أدى في الأخير لخلق حالة من الإحباط لدى المواطن المصري، والذي سيدفع مستقبلا بشكل حتمي نحو تبني العنف كأداة للتعبير عن المطالب والرفض لهذا الواقع.

لعل عودة الاحتجاجات الأخيرة -20 سبتمبر2020- إلى الشارع المصري دليلا قاطعا عن رفض الشعب لحكم السيسي، وتعبيرا واضحا عن رفض الوضع الحالي، فرغم القبضة الأمنية وترهيب المواطنين وقمع المتظاهرين، إلا أن الاحتجاجات في مصر لم تتوقف، فقد أشار تقرير للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، إلى أن الاحتجاجات مستمرة في مصر وقد بلغت (75) احتجاجا اجتماعيا وعماليا خلال الربع الثالث من عام 2020 (شمل هذا التقرير شهر جوان، جويلية وأوت) (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان،2020) فالشعب لم يعد يتحمل القمع السياسي والتراجع الاقتصادي، حيث تلقت دعوات الفنان المصري "محمد علي" للاحتجاج والخروج في مظاهرات ضد النظام استجابة كبيرة لدى المصريين، وخاصة بعد نشره بعض الوثائق والفيديوهات حول إهدار المال العام من قبل الرئيس السيسي وبعض القيادات في الجيش وبناء القصور الفخمة، في حين أن الشعب يعاني الفقر والتهميش، وما زاد حالة الغضب الشعب إقدام النظام على هدم المنازل إثر القانون المعروف بـ: قانون التصالح. (الجزيرة، 2020).

واعتبر الكاتب والمحلل السياسي المصري "إلهامي المليجي" أن هذه المظاهرات إنذارا للحكومة والقيادة السياسية، بأن الشعب لن يبقى صامتا وأن شعبية الرئيس السيسي تتآكل بشكل متسارع وخاصة جراء السياسات الاقتصادية، والذي كان في الأصل غير شرعي سواء من حيث طريقة توليه السلطة أو من حيث شرعية الأداء (وكالة تسنيم الدولية للأنباء،2019) .

3 . 2 . التنمية الاقتصادية بعد حراك 25 وعلاقتها بالاستقرار السياسي

كان هناك جدل واختلاف في تحليل الوضع الاقتصادي في مصر بعد الحراك، فهناك من تخوف من تأثيرات التراجع الاقتصادي، خاصة مع تراجع مداخيل السياحة وزيادة عجز الموازنة وارتفاع البطالة، في حين رأى آخرون أن التراجع الاقتصادي أمر طبيعي وأن الأهم هو إزاحة النظام التسلطي وهو مكسب وستتبعه حتما طفرات اقتصادية، عندما يعبر المجتمع حالة الارتباك وعدم اليقين في مرحلته الانتقالية، وتستقر البني السياسية والاقتصادية والعلاقة بين السلطات.

لكن ما حدث في مصر هو أن النخب السياسية بعد الحراك ، فشلت في ترجمة المطالب الاقتصادية إلى سياسات اقتصادية كفيلة بتحسين مستوى المعيشي للمصريين، بل بالعكس زادت الأمور سوء وتأزما، هذا بغض النظر عن المرحلة التي تلت مباشرة تنحي الرئيس مبارك والفترة الانتقالية التي من طبيعتها أن تشهد تراجعا اقتصاديا، متأثرة بعدم الاستقرار السياسي، لكن الأخطر من هذا أن في مصر ظل الاقتصاد يتدهور وبقيت ممارسات الفساد واللاعدالة الاجتماعية مستمرة.

فالوضع الاقتصادي لا يختلف عن الوضع السياسي بعد تنحي الرئيس "مبارك" وتولي المجلس العسكري إدارة شؤون المرحلة الانتقالية، تميزت هذه المرحلة بارتفاع المطالب وتزايد الاحتجاجات الفئوية ذات الطابع

الاقتصادي والاجتماعي، التي تطلع الشعب المصري بعد حراكه إلى جني ثمار الحراك وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

لكن المجلس العسكري وجد نفسه عاجزا عن الاستجابة لهذه المطالب المتزايدة، وذلك بسبب التخبط في صراعات وخطوات الانتقال السياسي المتهالكة، إضافة إلى عدم وجود خطة واضحة للسياسات الاقتصادية في هذه المرحلة.

حيث أثر الحراك الشعبي على الاقتصاد المصري في كافة قطاعاته المالية والتجارية والصناعية والزراعية والخدماتية، وذلك نتيجة اضطراب الأوضاع الأمنية واستمرار فرض حظر التجوال وإغلاق مختلف المرافق من وزارات ومؤسسات والدوائر الرسمية كما شلت اغلب نشاطات القطاع العام والخاص ولاسيما خلال الربع الأول من عام 2011 (عباس النداوي، عاشور الخزرجي، 2013، ص 86).

إذ تناقص أداء الاقتصاد الكلي، وكان سببه الرئيسي يعود لتراجع مساهمة العديد من القطاعات الحيوية الارتكازية المرتبطة بطلب السوق الخارجي، كعائدات قناة السويس وقطاع السياحة اللذين تراجع نموهما خلال الفترة الممتدة من أفريل- جوان2011 إلى أفريل– جوان2012، كالتالي: من (12,7%) إلى (2,5%) بالنسبة لنمو قطاع قناة السويس، وهو ما قهقر نسبة مساهمة هذا القطاع في معدل النمو الإجمالي للاقتصاد من (0,38%) إلى (0,08%) خلال نفس الفترة، ومن (19,5%) إلى (15,4%) بالنسبة لقطاع السياحة، فتراجعت بذلك مساهمة هذا القطاع في معدل النمو الإجمالي للاقتصاد من (0,76%) إلى (0,48%) خلال نفس الفترة (بن سانية، 2013، ص144-145). إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم النقدي منذ حراك 25 يناير، الذي وصل خلال عام 2011 إلى (9,7%) واستمرت بالارتفاع خلال عام2012 لتصل إلى (11%)، (المركز المصري للدراسات الاقتصادية،2017).

وبالتالي انعكس عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده مصر على أداءها الاقتصادي بصورة جد سلبية، حيث شهدت كل مؤشرات الاقتصاد الكلي تراجعا ملحوظا أبرزها تعطل حركة الاستثمار وتواصل العجز الكلي في الميزانية والاستثمار الأجنبي وتراجع الإيرادات السياحية تأثرا بالأوضاع الأمنية إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة.

وهذا ما دفع بالشعب المصري، خاصة فئة الشباب للخروج في عدة مظاهرات وحركات احتجاجية مطالبين بتحسين الوضع الاقتصادي في حين كان المجلس العسكري مركزا في القضايا السياسية وبناء المؤسسات ما أدى إلى تأزم الوضع والتأخر في تنفيذ المطالب الشعبية (فهمي، 2012، ص 65).

استمر الوضع الاقتصادي في التدهور حتى بعد الانتخابات الرئاسية، فقد جاء الرئيس مرسي في ظروف اقتصادية جد صعبة، ليس فقط من جراء تأثر الاقتصاد بحراك 25 يناير وإنما أيضا نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة للحزب الحاكم طيلة ثلاث عقود السابقة، لهذا فالرئيس أمام تحديات كبرى، وخاصة مع ارتفاع سقف الطموحات الاقتصادية وتجدد آمال المصريين بتحقيق اقتصاد قوي مستقر يضمن لهم تحقيق الرفاهية.

في الحقيقة يصعب جدا تقييم الأداء الاقتصادي لحكومة مرسي، فالفترة التي قضاها في الحكم جد قصيرة إضافة إلى أنها كانت فترة صراعات وانقسامات سياسية حادة.

رغم ذلك يمكن التعرض لبعض السياسات والبرامج الاقتصادية التي أعلنها الرئيس "مرسي" والتي عبرت عن رؤيته الاقتصادية لتنمية مصر.

وعد الرئيس في برنامجه الانتخابي الشعب المصري بتحسين الوضع الاقتصادي عبر مشروعه الذي عنونه بـ: "مشروع النهضة"، أين قال فيه أنه سيعمل على مضاعفة الدخل السنوي في عشر سنوات، وخفض

معدل التضخم والبطالة إلى أقل من (7%) عام2016، وأيضا خفض معدلات الفقر، والحرص على تحقيق الاكتفاء الذاتي وخاصة في المواد الغذائية الأساسية والخدمات الرئيسية، إضافة إلى وعود أخرى كحل مشكلة المرور والنظافة والوقود والمشكلة الأمنية.

لكن، كما سبقنا الإشارة إلى أن الرئيس ورث نظام اقتصادي شبه منهار،إضافة للانفلات الأمني، فقد بقيت معظم هذه الوعود حبر على ورق، ولم يتمكن الرئيس وحكومته من تحقيق المطالب الشعبية، وخاصة وأن معظم رجال الأعمال المصريين والمستثمرين المستفيدين من نظام مبارك رفضوا التعامل مع مرسي، وبل خلقوا أزمات تعيق التطور الاقتصادي وتستفز غضب المواطنين المصريين، فهؤلاء لم يخسروا نفوذهم، ويستطيعون التحكم في الأسواق ومجال الأعمال، حيث شهد سوق الخضر والحبوب والزيوت والألبان ارتفاعا كبيرا في الأسعار، وهي زيادة غير مبررة بحسب رأي الخبراء الاقتصاديين، وإنما عمد محتكري السلع الغذائية إلى سحب كميات كبيرة من السلع من الأسواق بدعوى ارتفاع سعر الدولار وزيادة الأسعار عالميا، كان هدفهم إثارة غضب الشعب وتذمرهم وإشعارهم بفشل النخبة الجديدة الحاكمة في التسيير، ومن ثم المطالبة بعودة النظام السابق واستعادة الأداء الاقتصادي السائد ما قبل الحراك، كيف لا وأن جل هؤلاء من الموالين لمبارك وحاشيته، ومثال عن ذلك أن رجل أعمال مصري واحد يتحكم فيما يتجاوز (30%) من حجم السوق بالنسبة للحوم المستوردة (سيف علام 2012، ص 404)، هذا إضافة إلى افتعال أزمتي الوقود والكهرباء، وكذلك الإعلام الذي يوجه الانتقادات لسياسات مرسي، مما زاد من غضب الشعب المصري وعودته للاحتجاج والضغط على مرسي وحكومته، فقد أحصى المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية زيادة عدد الاحتجاجات والإضرابات التي وصلت إلى (1591) احتجاجا من أنواع مختلفة، خلال المئة يوم الأولى من حكم مرسي (الأشقر، 2013، ص 297-300).

رغم محاولات الرئيس مرسي تحريك الركود الاقتصادي بإتباع بعض الإجراءات كالسعي للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي والمقدرة بـ: (4,5 مليار) دولا وودائع مالية من دول صديقة وشقيقة كتركيا وقطر، إلا أن هذه الحلول مؤقتة (عبد الفتاح، 2013 ، ص 84)، وقد انتقد الخبراء الاقتصاديون سياسات مرسي الاقتصادية واعتبارها امتداد لنفس السياسات السابقة التي تعطي الأولية للنمو على حساب العدالة في التوزيع وخلق تنمية فعلية.وعليه يمكن القول أن حكومة مرسي عجزت عن تحقيق مشروعها الاقتصادي الذي أعلنت عنه وتواصلت الأزمة الاقتصادية بانهيار قيمة العملة التي كانت تساوي (0,17) دولار سنة 2012 فانخفض إلى (0,14) دولار سنة 2013 وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين أمام ارتفاع الأسعار (درويش اللبان، عادل محمود ،2016) ، وبالتالي فإن الرئيس مرسي واجه انتقادات عدة أدت إلى تراجع شرعيته وقال في هذا الصدد الدكتور صلاح زرنوقة: "رغم أن مرسي رئيس مدني منتخب بانتخابات نزيهة إلا أنه فقد شرعية الانجاز" (عبادي، 2019، ص 104)، فهو لم يوفق في مشروعة الاقتصادي الذي يتطلب بالأساس استقرارا سياسيا وتوافقا وطنيا وهو ما كان غائبا في هذه المرحلة، إذ كان الرئيس في صراع مع المؤسسة العسكرية والسلطة القضائية والإعلام وضغوط من الشارع المصري ومناصري النظام السابق، وهذا ما ساهم في إضعافه وتحالف كل هذه القوى ضده في حراك 30 يونيو المطالب بانتخابات رئاسية مبكرة وعزل الرئيس مرسي.

والحقيقة أن الأوضاع الاقتصادية لم تتحسن حتى بعد الانقلاب، أين حاول الرئيس السيسي "شرعنة" حكمه بإعطاء وعود بإعادة بناء مصر سياسيا واقتصاديا وتحقيق مطالب الحراك، لكن الواقع شهد عكس ذلك، إذ تراجع الاقتصاد المصري منذ العاميين الأوليين من الانقلاب وبحسب مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2014-2015 ، فإن مصر تراجعت من المركز107 إبان حكم مرسي 2012-2013 إلى المركز119 في الترتيب العالمي، وتدهور أداؤها في معظم مؤشرات الاقتصادي الكلي (حسن

شافعي، ص 14)، واستمر هذا التراجع إلى يومنا هذا، فالسياسات المتبعة حتى الآن لم تحقق النتائج المرغوبة منها، بل على العكس ارتفعت معدلات الفقر والديون كما لم تستقر معدلات التضخم مع استمرار ضعف الرعاية الصحية والتعليم وخدمات النقل وغيرها. وفيما يلي نستعرض بعض الأرقام عن المؤشرات الاقتصادية:

الناتج المحلي الإجمالي: الذي انخفض منذ 2013، فحسب بيانات البنك الدولي بلغ الناتج المحلي 250 مليار دولار عام 2018 بينما كان إجمالي الناتج المحلي 332 مليار دولار في 2016 (ذكر الله، 2019)، ويرجع ذلك إلى قرار تعويم الجنيه، طبع النقود ما سبب كذلك في ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة.

الدين الخارجي: بلغ الدين الخارجي (106,2) مليار دولار نهاية مارس 2019، بعدما كان (96,61) مليار دولار شهر ديسمبر 2018، أي بزيادة نحو (10) مليار دولار، ويجب الإشارة إلى أن مقدار الاستدانة الحاصل منذ الانقلاب العسكري على مدار 5 سنوات فقط بلغ نحو (60) مليار دولار، وهو مقدار يفوق الاستدانة التي قامت بها الحكومات المصرية المتعاقبة طيلة ثلاث عقود الماضية (ذكر الله، 2019)

كان لهذه السياسيات الاقتصادية تأثيرا على الأوضاع الاجتماعية للمواطن المصري، وخاصة ارتفاع نسبتي الفقر والبطالة، فقد أعلن البنك الدولي في بداية ماي 2019 أن نسبة الفقر بين المصريين ارتفعت من (24 %) عام 2010 إلى (30%) عام 2015، كما أشار إلى أن (60%) من الشعب المصري عام 2019 يعاني من الفقر أو مهدد به (ذكر الله، 2019).

انطلاقا من كل هذه الأرقام يمكن القول أن التنمية الاقتصادية خلال هذه المرحلة ليست من أولويات سياسات السيسي، وكثيرا ما ارتبطت المشاريع الاقتصادية بنفوذ الجيش، وهذا ليس أمر جديدا في مصر، فقد كان الجيش يسيطر على نحو (30%) إلى (40%) من اقتصاد مصر(جون إسبوزتيو وآخرون، ص 322)، وكان يتمتع باستقلال ذاتي، مع درجة لا تكاد تذكر من الرقابة أو المساءلة الحكومية، واستمر هذا النفوذ بشكل أكبر بعد الانقلاب، أين أشرف على كل المشروعات الممولة من الموازنة العامة، تحت شعار مكافحة فساد القطاع الخاص، كإدارة ملف المقاولات والسيطرة على بعض السلع الإستراتيجية مثل الأدوية للظهور بدور المنقذ في أوقات الأزمات وامتد ذلك إلى قطاعات ومشاريع أخرى.

كما تم العمل على توسيع شريحة المستفيدين من مشروعات الجيش إلى الرتب الصغرى والمتوسطة، بعد أن كانت حكرا على الرتب الكبرى، وهذا لضمان استمرار ولاءهم للقيادات الكبرى والسلطة الحالية.

هذا إضافة إلى الفساد والنهب باسم المشاريع الكبرى، كمشروع تفريعة قناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة،ومشروع القطار السريع، ما انعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ما فتئت تتردى منذ وصول الرئيس السيسي إلى الحكم، فالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الحادة التي أدت إلى نتائج وخيمة على المواطن المصري كانتشار الفقر والبطالة اعتمد على القمع وهو ما أدى إلى السخط الشعبي الذي خرج في مظاهرات في سبتمبر2020، وكان قرار هدم المنازل أو دفع غرامات مالية هي القطرة التي أفاضت الكأس، ما دفع المصريين للخروج مرة أخرى للشارع رغم القمع والتهديد، كما يجب الإشارة إلى أن الدعوة التي أطلقها المقاول والفنان محمد علي ساهمت كثيرا في إثارة الغضب الشعبي إذ أنه كشف عن فساد الجيش ومخططاته.

الخاتمة:

انطلاقاً مما سبق عرضه في التحليل، يمكن طرح مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بعلاقة التحول السياسي بالاستقرار السياسي، والتي تتمثل فيما يلي:

- إن العلاقة التفاعلية بين التحول السياسي والاستقرار السياسي تتحدد وفقاً لمجموعة من المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما سبق ذكر ذلك في المتن، وهذا يتم ضمن علاقة ترابطية تفاعلية بين مختلف هذا المؤشرات، فلا يمكن تحقيق مؤشر في ظل غياب الأخر، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال مختلف تجارب التحول السياسي، والتي من بينها التجربة المصرية.
- إن تجربة التحول السياسي المصرية من أكثر تجارب التحول تعقداً وتشابكاً، لما لهذا النظام من خصوصية، فبالرغم من نجاح الحراك الشعبي في إسقاط رؤوس النظام القائم آنذاك إلا أنه لم يستطيع تحقيق التحول الديمقراطي ولا تحقيق الاستقرار السياسي فيما بعد، وهذا راجع لتفاعلات بيئة النظام الداخلية والخارجية، فبالنسبة للبيئة الداخلية يمكن التركيز على دور فواعل النظام الرئيسة في تحقيق هدف التحول والاستقرار، والتي من أبرزها دور رجال الأعمال والمؤسسة العسكرية، باعتبارهما أحد أهم فواعل المرحلة الانتقالية لما كان لهما من دور في عرقلة العملية التحولية، وهو ما أغفله صانع القرار آنذاك- نظام الرئيس الراحل مرسي الذي لم يستطع إدارة العلاقة التفاعلية بين مختلف فواعل النظام-، أما بالنسبة للبيئة الخارجية فقد لعبت هي الأخرى دور مهم في العملية التحولية، والتي كان أبرزها الضغوط الخارجية على صانع القرار المصري، وكذا دور التحولات الدولية في تحديد مصير التحول في مصر.
- أكدت هذه الدراسة فرضيات تأثير الشرعية والتنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي فهو تأثير متبادل، فغياب الشرعية والانقسام السياسي زعزع الاستقرار السياسي بمصر ما أثر بدوه على التنمية الاقتصادية، وهذا لا يخدم النظام السياسي لا حاليا ولا مستقبلا، فالوضع مرشح لعودة حراك شعبي آخر وخاصة مع غياب رؤية واضحة للنظام الحالي الذي يعتمد على القبضة الأمنية والقمع.
- يمكن القول أن التحول السياسي في مصر لم يحقق الاستقرار السياسي قياسا على مؤشري الشرعية والتنمية الاقتصادية، بل إن النظام أخفق في إدارة الصراع السياسي، والاستجابة للحد الأدنى من التوقعات المجتمعية، مما أدى إلى تآكل شرعيته، وهو ما أثبتته وتثبه مختلف الاحتجاجات والمظاهرات التي حدثت منذ بداية المرحلة الانتقالية إلى غاية الفترة الراهنة.

انطلاقا من هذا، فإن ما يحاول النظام الحالي تسويقه ليس الاستقرار الذي انطلقنا منه في هذه الدراسة، وإنما استقرار شكلي مبني على العنف والقمع فقط حفاظا على السلطة، وهذا لن يستمر مهما طال الأمد، كونه سيولد تراكمات لدى الشعب الذي سينتفض ضد ذلك لا محالة، فجيل الشباب اليوم أصبح غير قادر على العيش في ظل أنظمة تسلطية، وخاصة في ظل عصر الديمقراطية والمعلوماتية التي ترمي إلى تأسيس دولة مدنية وديمقراطية.

- إن مسار التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في مصر يحتاج إلى جهد كبير ومتواصل، وهذا ليس فقط فيما يتعلق بالإطار القانوني والسياسي، وإنما حتى الإطار المجتمعي، الأمر الذي يستلزم إرادة سياسية فعلية، قادرة على إدارة كل تفاعلات عناصر النظام، فالاستقرار هو قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات والصراعات وتحقيق مطالب الشعب.

وعليه على صانع القرار أن يدرك أن الاستقرار السياسي لن يتحقق بالعنف والقبضة الأمنية أو توغل المؤسسة العسكرية في السلطة والاقتصاد، بل لابد لصانع القرار أولاً فهم طبيعة تعقيدات النظام السياسي بمختلف فواعله وعدم إقصاء أي طرف كما حدث مع نظام"مرسي"، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لابد لصانع القرار المصري من الانفتاح السياسي، عبر تفعيل دور الشعب في صنع القرار وتحقيق الديمقراطية، من أجل ضمان استقرار النظام مما يحقق استقرار صانع القرار أيضا.

قائمة المراجع:

أولا: المواد القانونية:

- جمهورية مصر العربية، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة،" قرار رقم 1، لسنة 2011، الجريدة الرسمية، العدد 6 مكرر (أ) ، الصادرة في 14 فبراير ، 2011، ص 4).

ثانيا: الكتب

- إ سبوزتيو جون ، تماراسون، جون قول. (2019). **الإسلام والديمقراطية بعد الربيع العربي**ط1، ترجمة: أسامة عباس ، بيروت: مركز نهوض للدراسات والنشر، ص 326
- الأشقر جلبير. (2013). **الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية.** ط1، ترجمة : الشافعي عمر1، بيروت: دار الساقي، ص 297-300
- بوداقجي عبد الرحيم .(1977). **التنمية الاقتصادية.** دمشق: مديرية الكتب الجامعية، ص 4
- بكري مصطفى . (2014). **سقوط الإخوان اللحظات الأخيرة بين مرسي والسيسي**. ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص88-89
- هلال علي الدين وآخرون. (2013). **الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة**. ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص 71
- هانتغتون صامويل. (1993). **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة.** ط1، ترجمة، سمية فلو عبود. بيروت: دار الساقي، ص 102.
- والي خميس حزام .(2003). **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 265.
- زرتوقة صلاح سالم.(1992). **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية.** ط1، القاهرة: مكتبة مدلولي، ص 61
- ليبيست سيمور مارتن. (1960). **رجل السياسة الأسس الاجتماعية للسياسة.** ط1، ترجمة، خيري حمادة وشركاه . دار الأفاق الجديدة ، ص 25-32.
- محمد صالح محسن. (2016). **مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة.** ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص 72-74
- محي الدين محمود شيماء .(2015). **تداول السلطة والاستقرار السياسي دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ص 47.
- عجمية محمد عبد العزيز ، علي اليثي محمد. (1994). **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها**. الإسكندرية: مؤسسة شهاب، ص 7-8
- عبد الفتاح سيف . (2014). **المرحلة الانتقالية قراءة في المشهد المصري.** ط1، مصر: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، ص 7-9
- عبادي جمال . (2019). **المقايضة: لماذا فشل الإخوان المسلمين في تجربة الحكم ، ثورة 25 يناير أنموذجا**. ط1، مصر: المكتب العربي للمعارف، ص 104

-العلواني طه جابر. (2011). **تأملات في الثورات العربية.** بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ص 168-169.

-فهمي أحمد . (2012). **مصر2013 دراسة تحليلة لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل.** ط1، مصر: مركز البحوث والدراسات، ص 65

-شريف بسيوني محمود، هلال محمد. (2012). **الجمهورية الثانية في مصر،** ط1، القاهرة: دار الشروق، ص 243-244

ثالثا: المجلات والدوريات:

-إبراهيم حسنين توفيق . (2012). " الثورة المصرية والبناء الديمقراطي: التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية"، في عبد الله بلقزيز و الصواني يوسف محرران، **الثورة والانتقال الديمقراطي نحو خطة طريق.** ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص351.

-بشارة عزمي . (2013). "الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة"، **سياسات عربية.** العدد 4، ص7

- بوعافية محمد الصالح. (2016)."الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون.** العدد 15، جوان ، ص 320.

-بن سانية عبد الرحمان .(2013). " أثر الاستقرار السياسي على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي – الاقتصاد المصري نموذجا-"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات.** العدد 18، ص144-145

- حنفي علي خالد.(2003). "الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية.** العدد 153، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 29.

-حسن شافعي بدر.(2016). "اتجاهات وإمكانيات إعادة الاستقرار في العالم العربي مصر أنموذجا"، **مجلة دراسات شرق أوسطية.** مجلد 20، العدد 75، ص21

- النداوي خضير عباس ، عاشور الخزرجي ليلى. (2013). "الأبعاد الاقتصادية لثورات الربيع العربي- مصر نموذجا-" **مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية.** المجلد1، العدد12، ص 86

-سليمان عادل . (2013). "الجيش وثورة 25 يناير"، **الديمقراطية.** القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 46، ص 34

- سيف علام رابحة . (2012). " الثورة المضادة في مصر"، في آية نصار وآخرون، **الثورة المصرية الدوافع والإتجاهات والتحديات.** ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ص 404

-عبد الفتاح بشر . (2013). "الرئاسة المصرية بعد مبارك"، **سياسات عربية.** العدد 1، ص 84

-العثماني سعد الدين (2010) ." دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي"، **الوسيط البحرينية.** العدد 2982، ص01.

-فاروق مجيد مصطفى(2017). "التنمية السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003 قراءة في جدلية العلاقة"، **مجلة قضايا سياسية.** العدد ،48-49، ص 151.

- Dowding Kheithm, Kimber Richard. (1983).« the meaning and use of political stability", **European journal of political research**. N 11, p229

- Hamdy A. Hassan.(2011). « civil Society in Egypt under the Mubarak regime **», Afro asian, Journal of social sciences**. Volume2,no2.2 Quarter II, p 1

رابعا: المواقع الإلكترونية

- أبو العلا عبد الرحمن ، (2012)، " قراءة في نتائج الانتخابات المصرية"، على الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3q5Jr6U، تاريخ التصفح 01-10-2020، الساعة 22:00
- درويش اللبان شريف ، عادل محمود دعاء ،(2016)، "صعود مؤشرات الفشل: تعامل حكومة الإخوان مع الملف الاقتصادي أثناء حكم مرسي" دراسة منشورة في المركز العربي للبحوث والدراسات، على الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/379LJJB، تاريخ التصفح 2020/10/02، الساعة 19:40.
- وكالة تنسيم الدولية للانباء (2019)، " التظاهرات الأخيرة تمثل إنذارا للقيادة السياسية ودليل على تراجع شعبية السيسي"، على الموقع الإلكتروني :https://bit.ly/2V6DyZ7 ، تاريخ التصفح 06-10-2020 الساعة 01.00
- حاج سليمان رائد نايف(2009)، https://bit.ly/3787LN5 "محددات الاستقرار السياسي"، الحوار المتمدن، العدد 2805-2009،على الموقع الإلكتروني: ، تاريخ التصفح، 2020/10/2 الساعة 23:15
- موقع قناة الجزيرة ، (2020)، "بالذكرى الأولى لمظاهرات 20 سبتمبر .محمد علي يطالب بالتظاهر وعزل السيسي "، على الموقع الإلكتروني : (https://bit.ly/33lMCh4) ، تاريخ التصفح: 2010/11/03 الساعة 01:15.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية(2017)، الاقتصاد المصري: التحديات الحالية والرؤية المستقبلية، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية على الرابط: https://bit.ly/367KEmo، تاريخ التصفح، 03-10-2020، الساعة 12:30
- العشة فرج ،(2018)، "مصر من ثورة يناير غلى الإخوان ثم إلى السياسي" ، على موقع قنطرة: https://bit.ly/2HHv07Y، تاريخ التصفح 1-10-2020 ، الساعة : 01:45
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان،(2020)، 75 احتجاج اجتماعي وعمالي خلال الربع الثالث من عام 2020، على الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3lc7vkU، تاريخ التصفح 06-10-2020 ، الساعة 01:30
- خيري عمر، (2017)، مسألة عودة الشرعية في مصر الجزء الأول، على الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/39eblrD، تاريخ التصفح، 2020/8/3، الساعة 02:15
- ذكر الله أحمد(2019) الاقتصاد المصري بعد 2013، السياسات والتحيات، تقرير منشور في موقع المعهد المصري للدراسات، تقارير اقتصادية 30 سبتمبر 2019، ص 7، على الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/33eSaKr، تاريخ التصفح: 2020/8/2 الساعة 02:00.